



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
كانون الأول / ٢٠٢٣

MONTHLY BULLETIN
December / 2023

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٦

التقرير الإقتصادي

٢٧

أبحاث ودراسات

٣٢

أخبار إقتصادية محلية

٣٤

أخبار مصرفية محلية

٣٥

صحافة متخصصة أجنبية



ربط النزاع والدعوى على الدولة

في بيان صادر عن مصرف لبنان في 2024/1/4، أشار سعادة الحاكم بالإنيابة الدكتور منصورى إلى وجود خسائر يتوجب على الدولة تغطيتها بموجب المادة 113 من قانون النقد والتسليف. هذه الشفافية ليست جديدة على الدكتور منصورى الذي أثبت مرة أخرى التزامه بمبادئ الوضوح والشفافية في الإدارة المالية.

من جهة أخرى، كان قد كشف المدقق الجنائي العالمي Alvarez & Marsal، الذي أوكلته الدولة نفسها، عن حجم هذه الخسائر، مستغلاً الجزء الأكبر منها على أنه ناجم عن تغطية عجز الموازنات المتعاقبة للدولة. هذه النتائج تؤكد ما هو معروف بالفعل في الأوساط المالية، وتزيل أي لغط مغرض حول هذا الموضوع، موضحة الصورة بشكل لا لبس فيه.

في الوقت الذي تحاول فيه الدولة اللعب على وتر الوضع المالي المتعثر لتأجيل الوفاء بالتزاماتها، ينعكس هذا التأجيل حكماً على القطاع المصرفي ككل، مما يضع النظام المالي اللبناني بأكمله على المحك، إذ كيف يمكن لمصرف لبنان أن يفي بالتزاماته تجاه المصارف والمصارف تجاه مودعيها إذا ما تصرفت الدولة على أساس أن إنكار المسؤوليات كفيل بالتعمية على الحقيقة والتهرب منها؟ بالتالي، إن تصرف الدولة على هذا الشكل يتطلب خطوات مالية وقضائية حاسمة من قبل المصارف لضمان استقرار القطاع المصرفي وحماية مصالح المودعين. من هذا المنطلق، تقدمت المصارف بمذكرة ربط النزاع مع الدولة وتتحضر حالياً للتقدم بدعوى غير مباشرة عليها في حال لم تجد أي تجاوب مع مطالباتها.

لماذا انتظرت المصارف حتى اليوم للقيام بهذه الخطوة؟

حاولت جمعية مصارف لبنان طيلة الفترة السابقة عبر الاتصالات والاجتماعات التي عقدتها مع المسؤولين، حثهم على التوصل في أسرع وقت إلى حلول منطقية للأزمة التي تسبب بها مصرف لبنان والدولة وللإستحصال على توزيع عادل للمسؤوليات، لكن بدل ذلك جوبهت المصارف بمحاولة تحميلها كامل المسؤولية عن حالة ينطبق عليها بحسب المعايير الدولية تعريف «الأزمة النظامية» (Systemic Crisis). كان لا بد أيضاً للمصارف انتظار نتائج تقارير الخبراء العالميين لتبيان العجز في ميزانيات مصرف لبنان، فنتمكن بالتالي من مطالبة الدولة بتغطية هذا العجز تنفيذاً لأحكام المادة 113 من قانون النقد والتسليف.

من هذه التقارير، تقرير المدقق المحاسبي Oliver Wyman والمدقق الجنائي Alvarez & Marsal المعينين من الدولة نفسها، واللذين أظهرًا:

أولاً، أظهر المدقق الجنائي Alvarez & Marsal أن ميزانيات مصرف لبنان لم تكن صحيحة وكانت تظهر أرباحاً وهمية. لقد قام مصرف لبنان بتوزيع أرباح للدولة من جيب المصارف والمودعين، في حين كانت ميزانيته تخفي في الحقيقة عجزاً.

ثانياً، حدد التقرير الجنائي قيمة العجز المتراكم في ميزانيات مصرف لبنان منذ 2015 حتى 2020، الذي تجاوز 51 مليار دولار. كما بدأ مصرف لبنان للمرة الأولى في مطلع سنة 2023 إظهار الدين العائد له بذمة الدولة اللبنانية والذي حدده بـ 16.5 مليار دولار.

سعت مذكرة ربط النزاع، التي تقدم بها 11 مصرفاً، إلى إلزام الدولة بتسديد المتوجب قانوناً بذمتها لمصرف لبنان، وفق المبالغ المشار إليها أعلاه، أي ما يزيد على 68 مليار دولار، إضافة إلى العجز عن عامي 2021 و 2022. يتوجب على الدولة إعادة تمويل مصرف لبنان ليتمكن بدوره من تسديد ودائع المصارف لديه فتعيدها بدورها إلى المودعين.

أما الخطوة التالية وهي تتمثل برفع دعوى غير مباشرة على الدولة فهي تأتي استكمالاً لخطوة ربط النزاع في حال لم تتجاوب الدولة مع المطالبات. علماً أنه من المتوقع أن تشترك بهذه الدعوى مصارف عدّة إلى جانب المصارف الأحد عشر. الجدير بالذكر بأن أي من المطالبات التي تقوم بها المصارف لن تعود في حال تحقيقها إلى المصارف مباشرة، إنما لمصرف لبنان، على أن يساهم ذلك بوفائه بالتزاماته تجاه المصارف.

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة: إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام تشرين الثاني ٢٠٢٣

من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملة الأجنبية ١٠٦ ملايين دولار مقابل ١٥٥ مليون دولار و٧٦٧ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وتراجعت بنسبة ٦٨,٠٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

أولاً - الوضع الإقتصادي العام الشيكات المتقاصة

في تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٥٣٨١ مليار ليرة مقابل ٨٧٩٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٤٥٢٧ مليار ليرة في تشرين الثاني ٢٠٢٢، وارتفعت بنسبة ٦٩,٣٪ في الأشهر الأحد عشر الأولى

جدول رقم 1 تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2023-2020

2023	2022	2021	2020	
				الشيكات بالليرة
321	810	1418	2636	- العدد (آلاف)
59878	35369	25480	27127	- القيمة (مليار ليرة)
186536	43665	17969	10291	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملة الأجنبية
92	671	1533	2746	- العدد (آلاف)
3109	9711	16705	31086	- القيمة (مليون دولار)
33793	14472	10897	11320	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر : مصرف لبنان

الواردات السلعية ١٤٤٧ مليون دولار مقابل ١٣٣٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٨٠١ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت إلى ٩٧٩٨ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٩,٤٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢، في حين سجلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً بسيطاً بنسبة ٠,٨٪.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكلت حصتها ٢٦,٣٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٥٪)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (١٠,٠٪)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية

وللعلم يسمح التعميم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية والدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٢٧٥ شيكاً بقيمة ٧٥٠ مليار ليرة، في حين ارتفع عدد الشيكات المتقاصة بالعملة الأجنبية إلى ٣٤٤ شيكاً بقيمة قاربت ٤,٢ مليون دولار أميركي.

حركة الاستيراد

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة

بلغت حصّتها ١٢,٣٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها اليونان (١٠,٧٪)، فسويسرا (١٠,٢٪)، ثمّ تركيا (٨,٣٪)، ثمّ إيطاليا (٥,٧٪).

(٧,٣٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (٦,٠٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ

جدول رقم 2

الواردات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
9,4-	9798	10809	7832	6124	الواردات السلعية (مليون دولار)
0,8+	6624	6572	7330	7105	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

ذهب والماس ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٥,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٣,٥٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٣,٢٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٦٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ٢٠,٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٦,٦٪)، ثمّ مصر (٥,٤٪)، فالعراق (٤,٩٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير

في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٣٠ مليون دولار، مقابل ١٩٧ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٢٨ مليون دولار في تموز ٢٠٢٢. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى ١٦١٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ وبنسبة ٢٤,٢٪ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتوزعت الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من

جدول رقم 3

الصادرات السلعية في الأشهر السبعة الأولى من السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
24,2-	1614	2129	1857	1986	الصادرات السلعية (مليون دولار)
0,9-	908	916	962	975	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمري

التجاري ١٢١٧ مليون دولار مقابل عجز قدره ١١٤٢ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ١٥٧٣ مليون دولار

الحسابات الخارجية

- في تموز ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان

الموجودات الخارجية الصافية قد تراجعت بقيمة ٨١ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٣.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٦٠٣ آلاف متر مربع (٢م) مقابل ٤٩٧ ألف م^٢ في الشهر الذي سبق و٧٩١ ألف م^٢ في تشرين الثاني ٢٠٢٢. وانخفضت هذه المساحات بنسبة ٤٥,٤% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

في تموز ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ٨١٨٤ مليون دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ٨٦٨٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية خلال هذه الفترة.

- في تشرين الثاني ٢٠٢٣، ازدادت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بحوالي ١٨٦ مليون دولار، نتجت عن ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ١٣٢ مليون دولار وصافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ٥٤ مليون دولار. وكانت

جدول رقم 4

تطور مساحات البناء المرخص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2023-2020

2023	2022	2021	2020
4885	8946	8517	4573

مساحات البناء الإجمالية (ألف م^٢)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٣٠٠٨ رحلات، وعدد الركاب القادمين ١٥١٨٤٦ شخصاً وعدد المغادرين ١٧١٥٦١ شخصاً والعابرين ١١٦ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٩٨١ طناً مقابل ٢١٤٤ طناً للبضائع المشحونة.

وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٣ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد الرحلات بنسبة ١١,٥%، وحركة القادمين بنسبة ١٤,٢%، وحركة المغادرين بنسبة ١٥,٠%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٢,٥%.

- في تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٠٣٠,٢ مليار ليرة مقابل ٨٤٧,٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و٢٤٨,٢ ملياراً في تشرين الثاني ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الرسوم قد ارتفعت بنسبة ١١٣,٦% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.

- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢٣٩ ألف طن في آب ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٠٦ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٠٨ آلاف طن في آب ٢٠٢٢. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ١١,٦% في الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠٢٣ قياساً على الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢.



جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر الأحدى الأولى من العامين 2022 و 2023

التغير، %	2023	2022	
11,5+	53404	47890	حركة الطائرات (عدد)
	41,2	37,5	منها: حصّة الميديل ايست، %
14,2+	3215909	2816425	حركة القادمين (عدد)
	38,6	38,0	منها: حصّة الميديل ايست، %
15,0+	3397159	2955013	حركة المغادرين (عدد)
	39,5	38,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
67,2-	8811	26899	حركة العابرين (عدد)
2,5-	53245	54630	حركة شحن البضائع (طن)
	25,3	27,6	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول 2023 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 127 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 386379 طناً والمشحونة 170977 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 16377 مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2023 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة 16,6% وحجم البضائع المشحونة بنسبة 5,0%، فيما انخفض كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة 4,2% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 1,4%.

مؤشر أسعار المستهلك

في تشرين الثاني 2023، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة 2,6% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 192,2% قياساً على كانون الأول 2022، وبلغت نسبة زيادته 211,9% قياساً على تشرين الثاني 2022، بحيث تعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى ارتفاع الأسعار في التعليم والمواد الغذائية والمشروبات والسكن والمطاعم والفنادق.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني 2023، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت 662274 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها 11,1 مليون دولار مقابل تداول 1490844 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 89,6 مليون دولار في الشهر الذي سبق (286751 سهماً متداولاً بقيمة 70,8 مليون دولار في تشرين الثاني 2022). على صعيد آخر، بلغت الرسملة السوقية 16710 مليون دولار مقابل 16312 مليون دولار و 13350 مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي تشرين الثاني 2023، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة 91,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 7,9% للقطاع المصرفي و0,3% للقطاع الصناعي.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الأحدى عشر الأولى من العامين 2022 و 2023 يتبين الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 21,0 مليون سهم إلى 34,6 مليوناً.
- ارتفاع قيمة التداول الإجمالية من 410,3 ملايين دولار إلى 487,2 مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الأشهر السبعة الأولى من العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
20.6	332	الإمارات العربية المتحدة	12.3	1204	الصين
6.6	107	تركيا	10.7	1045	اليونان
5.4	87	مصر	10.2	995	سويسرا
4.9	79	العراق	8.3	817	تركيا
4.8	77	سويسرا	5.7	560	إيطاليا
4.0	64	قطر	4.3	422	الولايات المتحدة الأمريكية
3.9	63	سورية	3.1	307	ألمانيا
3.2	52	الولايات المتحدة الأمريكية	3.1	299	الإمارات العربية المتحدة
3.0	48	الأردن	3.0	297	الإتحاد الروسي
2.2	35	الكويت	2.9	284	مصر
2.0	33	كوريا	2.3	230	الهند
2.0	32	كونغو	2.1	204	قبرص
2.0	32	ساحل العاج	2.0	196	المملكة العربية السعودية
1.8	29	اسبانيا	1.8	181	فرنسا
1.7	28	اليونان	1.7	169	أوكرانيا
1.6	26	ألمانيا	1.7	165	المملكة المتحدة
30.4	490	دول أخرى	24.7	2423	دول أخرى
100.0	1614	مجموع الصادرات السلعية	100.0	9798	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2023			2022			2021	2020	2019	2018	الشهر/العام
المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان	المصارف المجموع	المصارف والمؤسسات المالية	مصرف لبنان					
(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	255.9	(609.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	236.9	كانون الثاني
2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(182.6)	(419.2)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	(71.6)	شباط
(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(30.0)	(488.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	(363.5)	آذار
62.3	15.8	46.5	(229.4)	33.0	(262.3)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	(575.0)	نيسان
(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(116.5)	(285.8)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	1203.5	أيار
(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	254.2	(728.3)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	(638.5)	حزيران
(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	13.0	(220.7)	38.7	(3046.4)	72.5	(548.9)	تموز
145.1	30.1	115.0	(314.3)	155.1	(469.4)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	(408.1)	أب
470.2	381.7	88.5	48.5	(112.6)	161.2	784.6	(2107.7)	(58.5)	(146.1)	أيلول
(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(184.9)	377.6	(154.4)	(380.0)	(197.9)	(1810.4)	تشرين الأول
185.6	53.5	132.1	(354.4)	(260.0)	(94.4)	159.9	(214.4)	1142.8	(953.9)	تشرين الثاني
			17.1	22.5	(5.4)	(384.4)	(348.1)	(840.8)	(747.5)	كانون الأول
1645.7	2590.2	(944.4)	(3197.1)	(152.9)	(3044.2)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	(4823.1)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة: يُعزى التغيّر في صافي الموجودات الخارجية للمصارف في شباط ٢٠٢٣ بشكل أساسي إلى انخفاض المطلوبات الخارجية للمصارف بالليرة اللبنانية عند تقييمها بالدولار الأميركي بسبب اعتماد سعر صرف رسمي جديد بلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أميركي منذ أول شباط ٢٠٢٣.

مساحات البناء (م^٢)
تشرين الثاني 2022 - تشرين الثاني 2023

المحافظات	تشرين الثاني - 22	النسبة (%)	تشرين الثاني - 23	النسبة (%)
بيروت	5529	0.70	17022	2.82
جبل لبنان	205674	26.00	121048	20.08
البقاع	93274	11.79	66744	11.07
الشمال (1)	3854	0.49	4378	0.73
الشمال (2)	220619	27.89	211876	35.14
الجنوب	160336	20.27	114369	18.97
النبطية	101762	12.86	67507	11.20
المجموع	791048	100.00	602944	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
تشرين الثاني 2022 - تشرين الثاني 2023

الشهر	الطائرات			الركاب				المجموع		
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	استيراد	تصدير	
ت2 - 22	1998	1997	3995	209450	234108	443558	2892	2792	2525	
ت2 - 23	1504	1504	3008	151846	171561	323407	116	2981	2144	
التغيير %	-24.7	-24.7	-24.7	-27.5	-26.7	-27.1	-96.0	-27.5	-15.1	

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تشرين الأول 2022 - تشرين الأول 2023

التغيير %	تشرين الأول 2023	تشرين الأول 2022
23.3	127	103
-5.3	386379	408104
51.2	170977	113098
39.5	16377	11736
62.0	6217	3837
-	غ.م	8927

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

٤٩٢١ مليار ليرة ونسبة ٣٢,١٪. في التفاصيل، ارتفعت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حد كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).

ثانياً - آخر التطورات في المالية العامة والدين العام
المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠٢٠).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بمقدار

كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة.

- وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حقق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأوّلي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة ونسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرّة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة

جدول رقم 4

تطور بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

٨٨٧٥١ مليار ليرة مقابل ٨٨٣٩٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون هذه المحفظة انخفضت بقيمة ٩٧٣ مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٣.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً)

جدول رقم 5

توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	38,52	21,23	19,29	6,21	4,65	4,41	0,46	0,23	ك 1 2022
100,00	1,60	3,48	37,28	19,48	14,45	6,41	6,54	8,98	1,35	0,43	ت 1 2023
100,00	1,60	3,47	37,13	19,00	14,19	6,81	6,51	9,51	1,45	0,34	ت 2

المصدر: بيانات مصرف لبنان

غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

وبين نهاية تشرين الأول ونهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، يظهر الجدول أعلاه تغيّرات طفيفة في حصة الفئات من مجموع المحفظة صعوداً أو نزولاً تبعاً للاكتتابات والاستحقاقات. أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمّن الفوائد المتراكمة

جدول رقم 6 توزيع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2 2023	ك 1 2022	ك 1 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٢٠٢٢ و٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبونديز (صافية من المؤونات) ٣٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و٤٤١٩ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة، وارتفع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرّر

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة مقابل ٦٢,٣٪ لمصرف لبنان و٢١,٠٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول

حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪)، في حين ارتفعت

جدول رقم 7 مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغييراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و ١,١٪ للحكومات و ٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

جدول رقم 8 مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الملاحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021		2020		مليار ليرة
	بالقيمة	بالنسبة (%)			
	4921	32.08	20263	15342	الإيرادات الإجمالية
	-1359	-7.00	18066	19425	النفقات الإجمالية
	-293	-9.43	2813	3106	منها خدمة الدين العام
	-1066	-6.53	15253	16319	الإنتفاق خارج خدمة الدين العام
			2197	-4083	الرصيد الكلي
			5010	-977	الرصيد الأولي
			12.2	-21.0	الرصيد الكلي/النفقات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك2-23	النسبة (%)	ك1-22	النسبة (%)	ك2-22	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصارف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العمة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

الدين العام في نهاية الفترة
(مليار ليرة)

النسبة (%)	ك-23	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-22	النسبة (%)	ك-21	
100.0	91795	100.0	91169	100.0	91278	100.0	93247	الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.)
62.1	57022	63.0	57403	63.8	58255	62.2	58002	مصرف لبنان
	0		0		0		0	قروض
	57022		57403		58255		58002	سندات خزينة
16.9	15559	17.1	15575	21.0	19155	22.7	21200	المصارف
	15303		15317		18850		20900	سندات خزينة
	256		258		305		300	قروض للمؤسسات العامة
20.9	19214	20.0	18191	15.2	13868	15.1	14045	آخرون (سندات)
	699		413		571		581	الجمهور
	17905		17153		12869		13021	المؤسسات العامة
	610		625		428		443	المؤسسات المالية
100.0	41573	100.0	41337	100.0	38754	100.0	38515	الدين المحرر بالعملة الأجنبية (مليون دولار أمريكي)
5.0	2062	5.0	2062	5.1	1979	5.1	1962	مؤسسات التنمية والحكومات
95.0	39512	95.0	39275	94.9	36774	94.9	36553	غيرها
	28707		26445		17944		19238	ودائع القطاع العام (مليار ليرة)

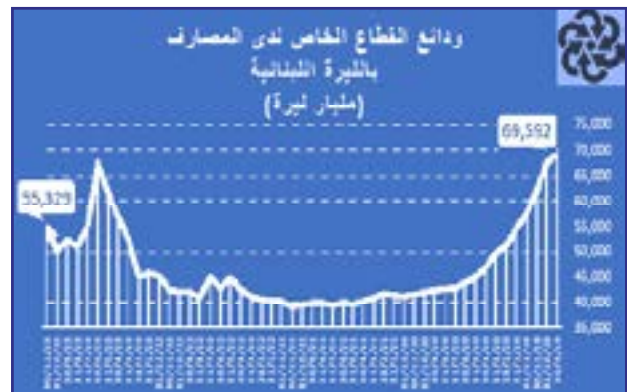
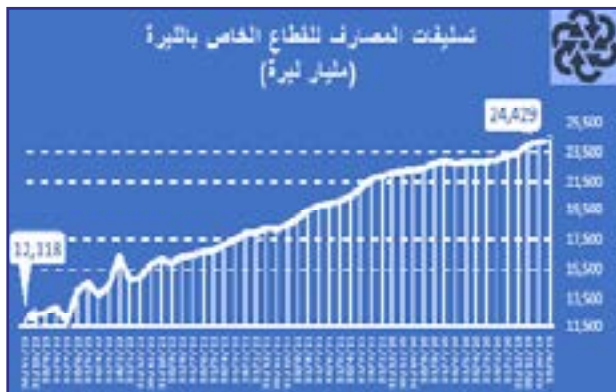
المصدر : مصرف لبنان

إلى ١٢١١٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٢٢٩٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، و١٤٩٠٦ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، في متابعة للمنحى القائم منذ بداية الأزمة، مع الإشارة إلى بعض الزيادات في هذه التسليفات من وقت إلى آخر عند ارتفاع الطلب لتمويل نفقات تشغيلية أو لتسديد مستحقات بالليرة.

ثالثاً : أبرز التطورات المصرفية والنقدية

• الودائع والتسليفات بالليرة

ارتفعت ودايح القطاع الخاص بالليرة لدى المصارف إلى ٥٥٣٢٩ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٥٠٠٥١ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣ (٤٥٣٧٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢). تراجمت التسليفات للقطاع الخاص بالليرة لدى المصارف

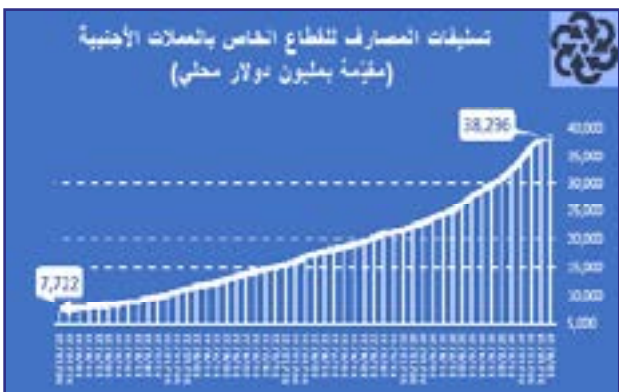


الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى ٤٧٤٦٠ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقارنةً مع ٤٨١٣١ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، في إطار السياسة النقدية المتبعة والتي تعمل على ضبط السيولة بالليرة، مقابل ٧٣٥١٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

في حين ازدادت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الأذخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي إلى ١٠١٧٥٧ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقارنةً مع ٩٧١٦٥ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل ١١٦٥٨٣ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.



بالعملات الأجنبية تراجعها إلى حوالي ٧,٧ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، موزعة بين ٦,٧ مليارات للقطاع الخاص المقيم و١,٠ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٧,٨ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣ و١٠,٢ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ الصادر بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.



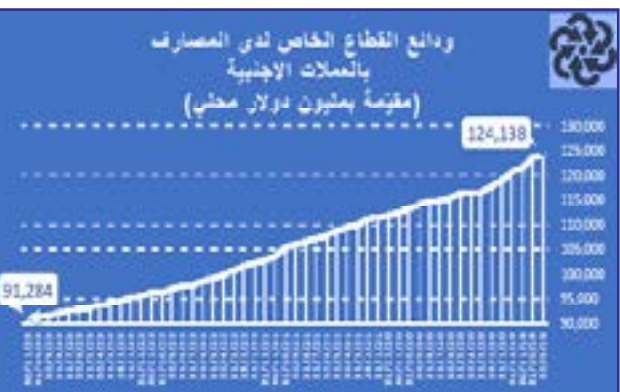
وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد تراجعت إلى ٢١,٩٪ في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة بشكل بسيط إلى ١١٥٩٩ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقارنةً مع ١١٦٣٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، مقابل ١٢٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢.

• الكتلة النقدية بالليرة
تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكونات



• الودائع والتسليفات بالعملات الأجنبية
استقرت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية لدى المصارف على ٩١,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل ٩٥,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. مع الإشارة إلى أن هذه الودائع هي في تراجع مستمر منذ بداية الأزمة، ناتج من استفادة المودعين من مضامين التعميمات ١٥١ و١٥٨ إضافة إلى عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. تابعت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص





وذلك، تكون نسبة التسهيلات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٨,٥% في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣.

• تراجمت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤونات، إلى حوالي ٢,٤ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٢,٥ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من

ارتفعت قليلاً ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة إلى ٤,٣ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ٤,٢ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣، في حين استقرت التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة على ٣,٠ مليارات دولار في كل من التاريخين المذكورين على التوالي.

ارتفعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة و الإلتزامات تجاهها (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) على



نحو بسيط إلى ٨٣,٨ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٨٣,٧ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه.

ارتفعت ودائع المصارف التجارية (باليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان، مقيمة على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد) على



حوالي ٥,٢ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٥,٠ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣.

• **ازدادت حسابات رأس المال، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، قليلاً إلى**

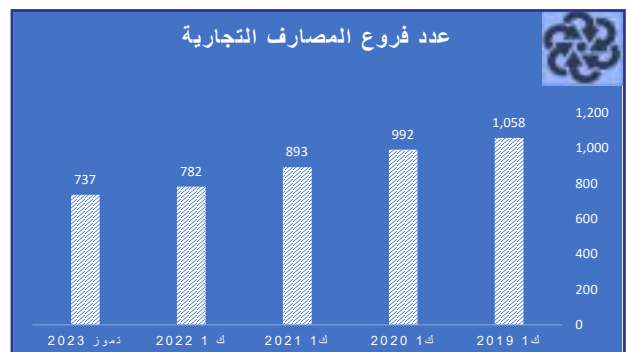
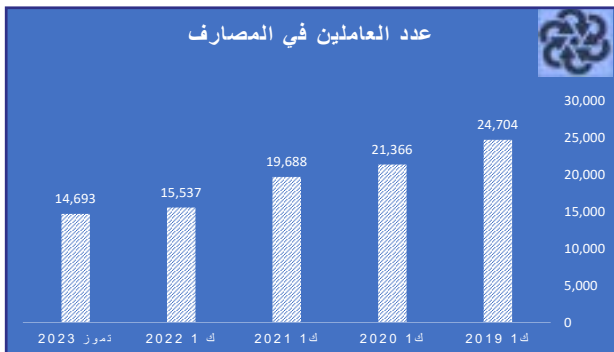


القطاع المصرفي

تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٧٣٧ فرعاً في نهاية تموز ٢٠٢٣، ووصل عدد العاملين في القطاع المصرفي إلى ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية الشهر المذكور مقابل ١٥٥٣٧ شخصاً في نهاية العام ٢٠٢٢.

• **ارتفعت القيم الثابتة المادية، مقيّمةً على أساس سعر الصرف الرسمي (١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، إلى حوالي ٣,٧ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، مقابل ٣,٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٣.**

• **عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في**



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

١٠٧٠ أيام (٢,٩٤ سنتان) في نهاية الشهر الذي سبق و١٢٧٥ يوماً أو ٣,٥٠ سنوات في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على فئات السندات بالليرة المُصدرة في شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتين و٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية
في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، انخفضت قليلاً الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٣١٪ مقابل ٦,٣٢٪ في نهاية الشهر الذي سبق و٦,٤٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وفي نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣، بلغ متوسط عمر المحفظة ١٠٤٦ يوماً (٢,٨٧ سنتان) مقابل

١,٠٢٪ في الشهر الذي سبق (٠,٦٥٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٢)، في حين تراجع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة إلى ٣,٢٩٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ٣,٣٤٪ في الشهر الذي سبق (٥,٣٠٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٢).

على صعيد فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call)، فقد انخفضت إلى ١٥,٩٢٪ في نهاية شهر تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ٧٤,٤٩٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٣,٠٠٪ في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢). وفي تشرين الثاني ٢٠٢٣، راح هذا المعدل بين ١٪ كحد أدنى و ١٣٪ كحد أقصى. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني ٢٠٢٣، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية بواقع ٣٩ نقطة أساس إلى ١,٤١٪ مقابل

جدول رقم 9 تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الثاني 2023	تشرين الأول 2023	تشرين الثاني 2022	
1,41	1,02	0,65	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
3,29	3,34	5,30	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
15,92	74,49	3,00	معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة

المصدر : مصرف لبنان

في الشهر الذي سبق (٤,٦٥٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٢). وبقي متوسط معدل SOFR والذي يُضاف إليه قيمة تسوية الهامش المحدّدة من قبل الجمعية الدولية لعمليات المقايضة والأدوات المشتقة IDA Spread Adjustment شبه مستقرّ على ٥,٣٢٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ٥,٣١٪ في الشهر الذي سبق (٣,٧٢٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٢).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني ٢٠٢٣، استقرّ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان على ٠,٠٥٪ شأنه في الشهر الذي سبق (٠,٠٧٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٢)، فيما انخفض متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار إلى ٣,٠٨٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ٣,٧٠٪ في الشهر الذي سبق (٤,٣٥٪ في تشرين الثاني ٢٠٢٢).

وفي تشرين الثاني ٢٠٢٣، انخفض قليلاً متوسط معدل ليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى ٥,٦٤٪ مقابل ٥,٦٦٪

جدول رقم 10 تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الثاني 2023	تشرين الأول 2023	تشرين الثاني 2022	
0,05	0,05	0,07	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
3,08	3,70	4,35	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
5,64	5,66	4,65	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر
5,32	5,31	3,72	متوسط معدل SOFR

المصدر : مصرف لبنان

هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٨٩٢ مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠٢٣ مقابل انخفاضها بقيمة ٢٦٤٠ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٢. وتشمل هذه الموجودات موجودات خارجية سائلة بلغت قيمتها ٩٠٦٣ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية إلى ١٤٣٠٢ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤١٦٨ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و١٥١٩٨ مليون دولار في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٢. وعليه، تكون





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ت-2-23	ت-1-23	ك-1-22	ت-2-22	البيان
				الموجودات
1265617	1263533	165536	163972	الموفورات
9089	8444	6552	4390	- أوراق نقدية
1256528	1255088	158984	159582	- ودائع لدى مصرف لبنان
112731	112837	27150	28842	ديون على القطاع الخاص المقيم
11908	12080	13778	14555	- بالليرات اللبنانية
100823	100757	13372	14287	- بالعملات الأجنبية
48297	49386	17383	18267	ديون على القطاع العام
11599	11636	12707	12823	منها: سندات بالليرة
36145	37193	4423	5189	سندات بالعملات
553	557	253	255	ديون مختلفة
137437	136121	15184	15243	موجودات خارجية
15217	15845	3078	3256	- قروض على غير المقيمين
64698	62954	6333	6203	- قروض على مصارف غير مقيمة
35744	35897	3757	3693	- موجودات خارجية أخرى
12557	12334	1213	1299	نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة
9221	9090	804	792	محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم
76084	72951	20690	13757	القيم الثابتة
36158	36170	4210	3904	محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية
12354	12731	4699	4824	موجودات غير مصنفة
1688677	1683729	254853	248810	المجموع
				المطلوبات
1106842	1101367	154248	152496	ودائع القطاع الخاص المقيم
52449	47218	42336	39428	- ودائع بالليرة
1054393	1054149	111912	113069	- ودائع بالعملات الأجنبية
17906	18497	7055	6892	ودائع القطاع العام
317750	318271	35270	35300	ودائع القطاع الخاص غير المقيم
2880	2832	3038	2999	- بالليرات اللبنانية
314870	315439	32233	32301	- بالعملات الأجنبية
45352	45305	6501	6503	التزامات تجاه المصارف غير المقيمة
4351	4330	417	545	سندات دين
77906	74424	27569	24772	أموال دائمة
56696	53095	20925	23652	- أموال خلسة
21209	21329	6644	1121	- الرأسمال المساند
118569	121535	23793	22300	مطلوبات غير مصنفة
1688677	1683729	254853	248810	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

*ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت-2-22	ك-1-22	ت-1-23	ت-2-23
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	40150	40777	413397	422585
- ذهب	24466	25102	276351	281982
(مقيم بملايين د.أ.)	(16229)	(16651)	(18423)	(18799)
- عملات أجنبية	15684	15675	137046	140602
(مقيمة بملايين د.أ.)	(10404)	(10398)	(9136)	(9373)
ديون على القطاع الخاص	365	342	340	333
سلفات للمصارف التجارية	16343	16159	15046	14727
سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية	1824	1830	1559	1556
سلفات للقطاع العام **	0	0	249265	249199
فروقات القطع *			646471	644769
محفظه الأوراق المالية	68280	67849	140675	138493
القيم الثابتة	439	431	512	515
أصول من عمليات تبادل ادوات مالية	18081	18081	18081	18081
موجودات غير مصنفة	137303	140508	108818	112302
المجموع	282786	285977	1594164	1602558
المطلوبات				
التقد المتداول خارج مصرف لبنان	72341	80171	56717	56696
ودائع المصارف التجارية	154621	153275	1300351	1300651
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	2539	2645	10743	10526
ودائع القطاع الخاص	91	369	2460	2677
التزامات تجاه القطاع العام	19292	19341	170083	176806
فروقات قطع	18621	19131	0	0
التزامات خارجية	2492	2495	25577	25608
(مقيمة بملايين د.أ.)	(1653)	(1655)	(1705)	(1707)
التزامات خاصة طويلة الأجل	90	90	0	0
الأموال الخاصة	5317	5296	13487	13487
مطلوبات غير مصنفة	7382	3162	14746	16108
المجموع	282786	285977	1594164	1602558

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.
** استناداً إلى المادتين ٨٥ و٩٧ من قانون النقد والتسليف والتتبع تنصان على كون مصرف لبنان هو مصرف القطاع العام والعميل المالي له، قام مصرف لبنان منذ نهاية العام ٢٠٠٧ بتسديد مدفوعات عن الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية من احتياطياته وذلك ريثما تقوم الدولة بسداد هذه المبالغ بالعملة الأجنبية لاحقاً.
لقاء هذه المدفوعات، تم تخصيص قيمة موازية بالليرة اللبنانية بمثابة ضمانة نقدية وفقاً لمعدل صرف مقداره ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهكذا كان مجموع ودائع القطاع العام المقيم بالليرة اللبنانية لغاية تاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ يفوق الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية، ما أدى إلى رصيد صافي دائن لمجموع ودائع القطاع العام في جهة «المطلوبات».
وبعد أن تم بتاريخ ٢٠٢٣/٠٢/٠١ اعتماد معدل صرف ١٥٠٠٠ بدلاً من ١٥٠٧,٥، أصبح الرصيد التراكمي الصافي للمبالغ المسددة عن الدولة بالعملات الأجنبية يفوق قيمة الضمانة النقدية، فنتج عن ذلك «صافي مدین» لصالح مصرف لبنان، ما استوجب إظهار ما يوازي بالليرة اللبنانية رصيد المدفوعات الصافي التراكمي ضمن بند تسليفات للقطاع العام جهة «الموجودات».

تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	22- 2	ك-1-22	ت- 1- 23	ت- 2- 23
الكتلة النقدية M1	89779	98780	81785	86578
- النقد في التداول	67858	73514	48131	47460
- ودائع تحت الطلب بالليرة	21920	25266	33654	39119
الكتلة شبه النقدية	131536	130423	1075604	1075626
- ودائع أخرى بالليرة	17853	17802	15380	15179
- ودائع بالعملة الأجنبية	113683	112620	1060224	1060448
سندات دين	417	369	3948	3946
النقد وشبه النقد				
- بالليرات اللبنانية M2	107631	116583	97165	101757
- بالليرات والعملة M3	221731	229572	1161337	1166151
- اجمالي الوفورات النقدية M4= M3+سندات الجمهور	240058	247761	1184613	1190195
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	17545	18197	229939	238309
- الموجودات بالذهب	24466	25102	276351	281982
- الموجودات بالعملة الأجنبية	(6921)	(6905)	(46412)	(43673)
وضعية القطاع العام المدينة	33691	31711	810805	801109
- ديون صافية على القطاع العام	52312	50842	164334	156341
- فروقات القطع	(18621)	(19131)	646471	644769
ديون على القطاع الخاص	31796	30038	125628	125384
- بالليرات اللبنانية	16235	15449	13343	13076
- بالعملة الأجنبية	15562	14589	112286	112307
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	138699	149625	(5035)	1348
المجموع	221731	229572	1161337	1166151

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من ٢٠٢٣/٢/١، أصبح سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار بدلاً من ١٥٠٧,٥ ل.ل./دولار.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
تشرين الثاني 2023

العملة	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الاقفل
الدولار الأميركي	15000.00	15000.00	15000.00	15000.00
الفرنك السويسري	16499.84	17131.11	16815.21	17131.11
الجنيه الاسترليني	18204.00	19032.00	18609.93	18961.50
الين الياباني	98.83	101.65	100.07	101.65
النولار الكندي	10799.91	11047.28	10929.35	11018.07
النولار الاسترالي	9507.00	9939.00	9733.64	9903.00
اليورو	15822.00	16456.50	16196.93	16371.00

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي

العملة	ت 1- 23				ت 2- 23			
	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الاقفل	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الاقفل
الجنيه الاسترليني	1.21	1.23	1.22	1.22	1.22	1.27	1.24	1.26
الين الياباني	148.51	151.68	149.60	151.68	147.24	151.72	149.81	148.20
الفرنك السويسري	0.89	0.92	0.90	0.91	0.87	0.91	0.89	0.88
اليورو	1.05	1.06	1.06	1.06	1.05	1.10	1.08	1.09
أونصة الذهب	1820.31	2006.17	1916.61	1984.03	1936.14	2044.59	1985.51	2036.29

المصدر : Bloomberg.com



بطاقات الدفع المتداولة في لبنان: تطورها في السنوات الأخيرة

إعداد: مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

تطوّر عدد بطاقات الدفع المتداولة بمختلف أنواعها.

I- الشبكات

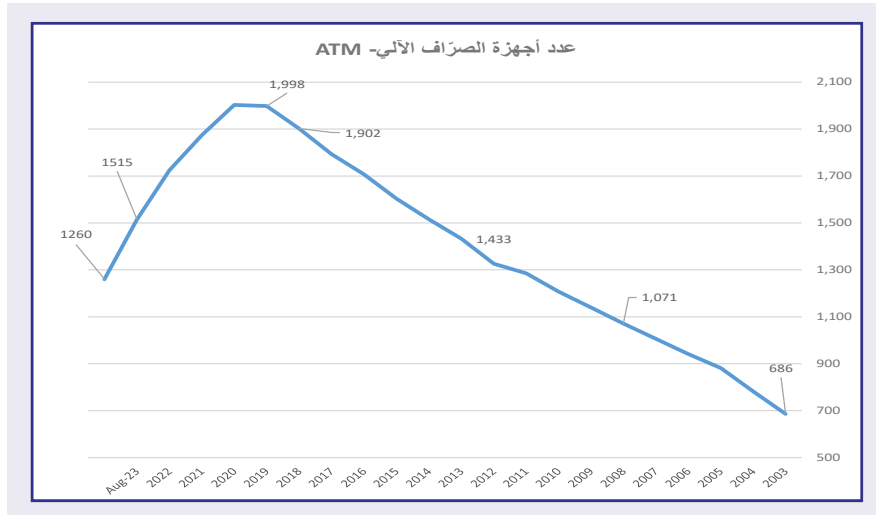
عرفت أجهزة الصراف الآلي ATM تراجعاً متواصلًا منذ أواخر العام ٢٠١٩، وذلك في جميع المحافظات اللبنانية بدون استثناء، لا سيّما في بيروت وضواحيها وجبل لبنان، إذ انخفض عددها الإجمالي إلى ١٢٦٠ جهازاً في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٢٠٠٣ أجهزة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ٣٧,١%. ويأتي ذلك في موازاة إقفال الفروع المصرفية بسبب الأزمة الحاصلة.

بعد أن سجّلت أعداد البطاقات المصرفية وأيضاً السحوبات والمدفوعات من خلالها نمواً كبيراً ومتواصلًا حتى العام ٢٠١٩ سبق أن تطرّقنا إلى هذا الموضوع وفضلناه في دراسات سابقة، جاءت الأزمة المالية والمصرفية التي يعرفها لبنان لتضع حدّاً لهذا التطوّر كما هو مبين في الجداول والرسوم البيانية أدناه. نتناول في هذا التقرير تطوّر عدد بطاقات الدفع المُصدرة والممنوحة في لبنان في السنوات الأخيرة لغاية نهاية آب ٢٠٢٣، بدءاً من شبكات أجهزة الصراف الآلي وتوزّعها على المناطق اللبنانية، لنفضّل بعدها

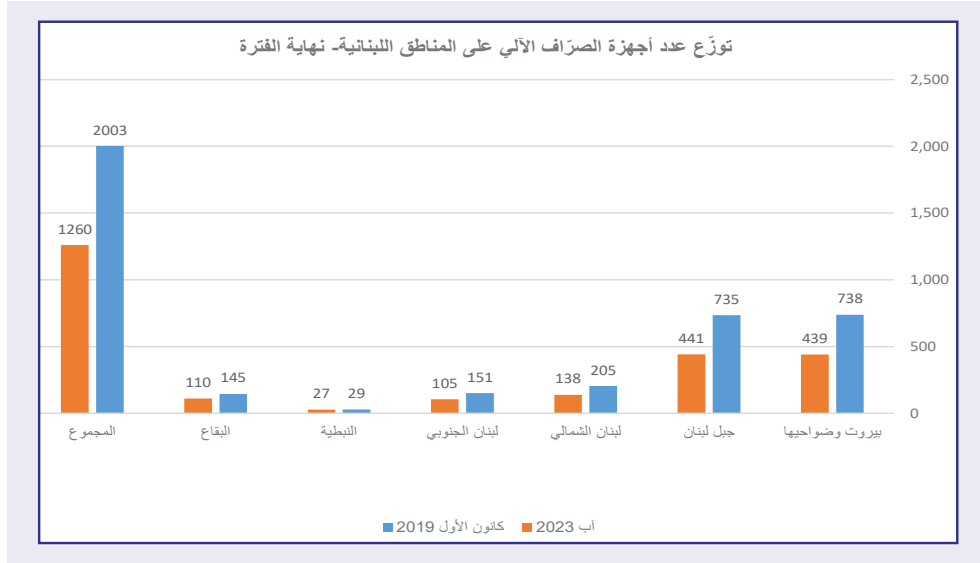
توزّع عدد أجهزة الصراف الآلي على المناطق اللبنانية - نهاية الفترة

العدد الاجمالي	البقاع	النبطية	لبنان الجنوبي	لبنان الشمالي	جبل لبنان	بيروت وضواحيها	
1998	141	33	159	195	746	724	2018
2003	145	29	151	205	735	738	2019
1874	137	32	143	201	689	672	2020
1724	141	32	132	185	634	600	2021
1515	126	31	118	161	566	513	2022
1260	110	27	105	138	441	439	آب 2023

المصدر: مصرف لبنان



المصدر: مصرف لبنان

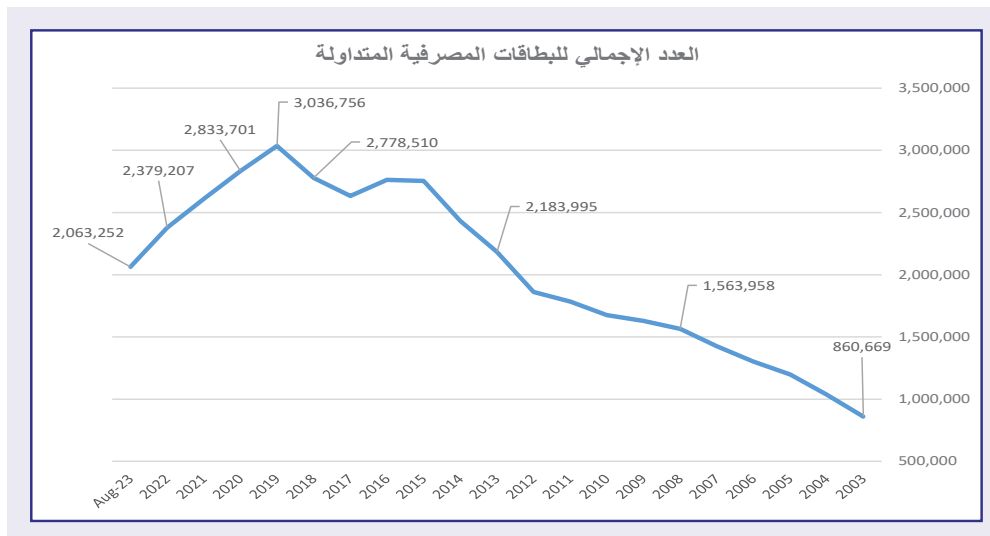


المصدر : مصرف لبنان

II- بطاقات الدفع في لبنان وأنواعها

في نهاية آب ٢٠٢٣، بلغ العدد الإجمالي للبطاقات المصرفية المتداولة إلى ٢٠٦٣٢٥٢ بطاقة مقابل ٣٠٣٦٧٥٦ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، فيكون بذلك قد تراجع عددها بنحو ٩٧٣٥٠٤ بطاقة في هذه الفترة وبنسبة ٣٢,١٪. وفي نهاية آب ٢٠٢٣، كان المقيمون يحملون ٩٧,١٪ من إجمالي عدد البطاقات، مقابل ٢,٩٪ بحوزة غير المقيمين.

أما على صعيد مراكز البيع (POS)، فقد تراجع عدد العقود المبرمة مع التجار إلى ٣٨٩٩٠ عقداً في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٤٨٤٧٤ عقداً في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع نسبته ١٩,٦٪. كما نشير في هذا الإطار إلى تراجع عدد الماكينات الإلكترونية (TPE) بشكل كبير إلى ٢٣٨٦٢ ماكينة في نهاية آب ٢٠٢٣ مقابل ٣٧٩٣١ ماكينة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٣٧,١٪ بعد تسجيلها ارتفاعاً متواصلاً وملحوظاً في السنوات التي سبقت.



المصدر : مصرف لبنان

بطاقات الدفع لأجل، والبطاقات المدفوعة مسبقاً،
نفضلاً كالاتي:

وتتوزع البطاقات المتداولة في لبنان على أربعة
أنواع هي: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الفوري،

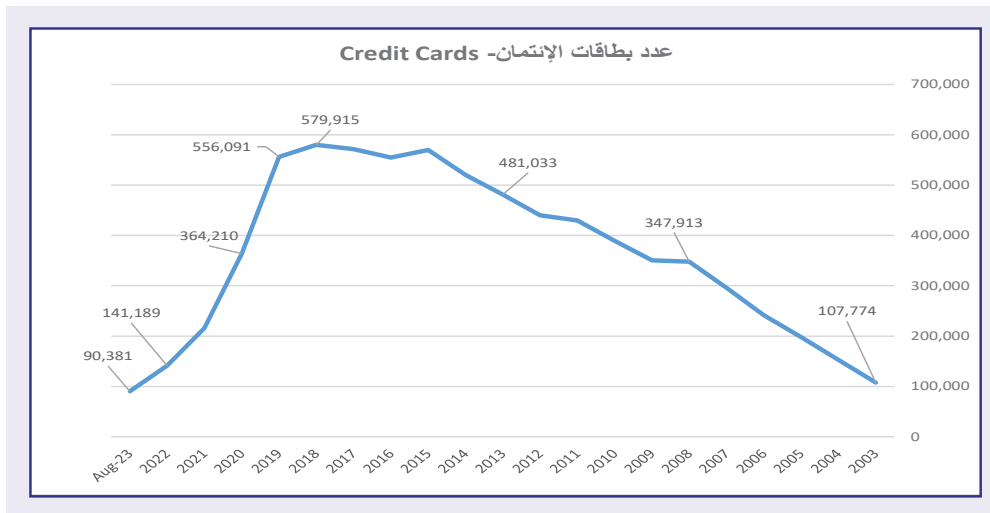
توزع عدد بطاقات الدفع والائتمان المتداولة بحسب نوعها - نهاية الفترة

مجموع عدد البطاقات	البطاقات المدفوعة مسبقاً Prepaid cards	بطاقات الدفع لأجل Charge Cards	بطاقات الدفع الفوري Debit Cards	بطاقات الائتمان Credit Cards	
2778510	467264	103566	1627765	579915	2018
3036756	520568	106053	1854044	556091	2019
2833701	537986	81595	1849910	364210	2020
2609012	567139	76221	1749933	215719	2021
2379207	616172	68897	1552949	141189	2022
2063252	502281	66914	1403676	90381	آب 2023

المصدر : مصرف لبنان

حصول الشخص الواحد على أكثر من بطاقة ائتمان واحدة، أكان من مصرف واحد أو من مصارف عدة، وقد شهد عدد بطاقات الائتمان تطوراً جيّداً في السنوات التي سبقت الأزمة في لبنان. من جهة أخرى، تراجعت حصة بطاقات الائتمان إلى ٤,٤٪ من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل حصة أعلى كانت قد بلغت ١٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩، ويأتي ذلك في موازاة تراجع عددها بشكل ملحوظ، بحيث أصبح أدنى من مستواها في نهاية العام ٢٠٠٣!!!

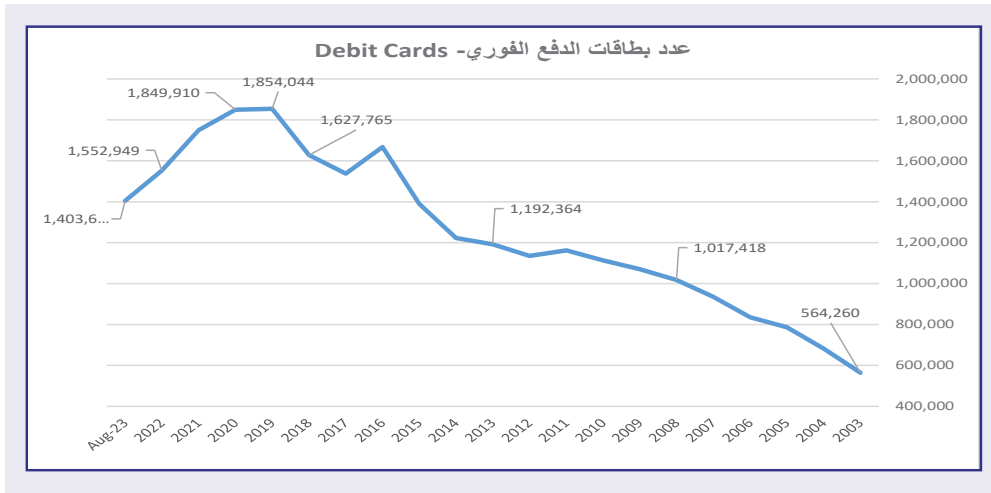
١- بطاقات الائتمان Credit Cards: يكون حاملها قد مُنح خط ائتمان، وتمكّنه هذه البطاقة من القيام بمشتريات أو بسحب أموال لغاية سقف معيّن يُسدّد جزئياً أو كلياً بعد فترة محدّدة. وقد تراجع عدد هذه البطاقات بشكل ملحوظ إلى ٩٠٣٨١ بطاقة في نهاية آب ٢٠٢٣ مقابل ٥٥٦٠٩١ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة كبيرة بلغت ٨٣,٧٪، بسبب توقّف المصارف عن منح القروض بجميع أنواعها مع بدء الأزمة. علماً أنّ عدد هذا النوع من البطاقات لا يعكس بالضرورة عدد حاملها نظراً لإمكانية



المصدر : مصرف لبنان

العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٢٤,٣% وبوتيرة أدنى بكثير من تراجع عدد بطاقات الائتمان، فازدادت حصة بطاقات الدفع الفوري إلى ٦٨,٠% من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٦١,١% في نهاية العام ٢٠١٩.

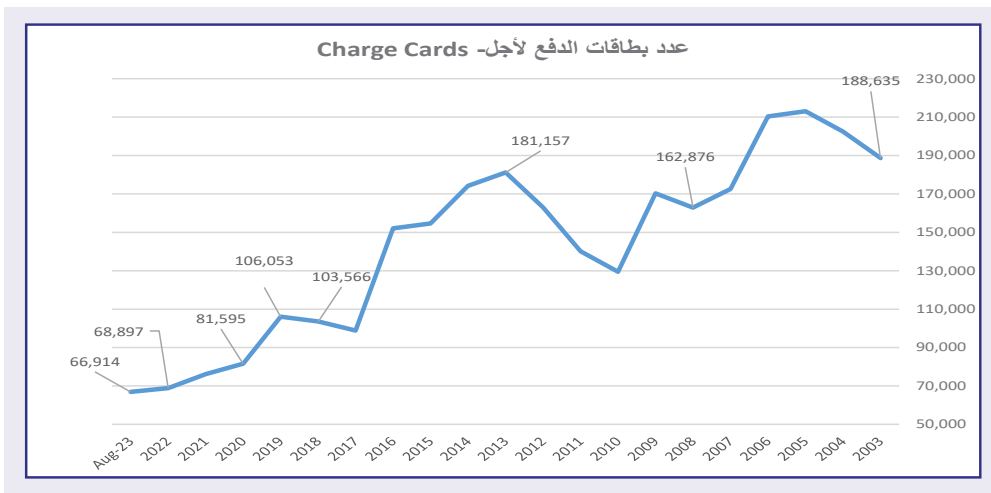
٢- بطاقات الدفع الفوري Debit Cards: تمكّن حاملها من سحب الأموال وتسديد ثمن مشترياته عبر سحب المبلغ مباشرةً من حسابه الدائن. وقد تراجع عدد هذه البطاقات إلى ١٤٠٣٦٧٦ بطاقة في نهاية آب ٢٠٢٣ مقابل ١٨٥٤٠٤٤ بطاقة في نهاية



المصدر : مصرف لبنان

ولم يسجل هذا النوع من البطاقات رواجاً واسعاً في السوق اللبنانية بسبب طبيعتها على الأرجح، بل كان عددها يتراجع في السنوات ما قبل الأزمة. وانخفضت قليلاً حصة بطاقات الدفع لأجل إلى ٣,٢% من إجمالي عدد البطاقات المتداولة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٣,٥% في نهاية العام ٢٠١٩.

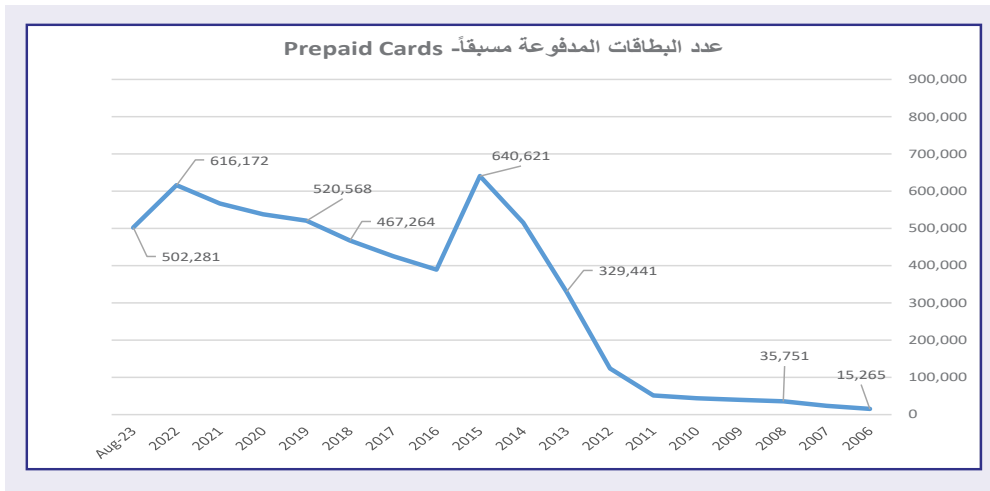
٣- بطاقات الدفع لأجل Charge Cards: يكون صاحبها قد حصل على خط ائتمان، على أن يُسدد المبلغ المستعمل كاملاً بعد فترة زمنية محدّدة. وقد تراجع عدد هذه البطاقات إلى ٦٦٩١٤ بطاقة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ١٠٦٠٥٣ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بنسبة ٣٦,٩%.



المصدر : مصرف لبنان

الغذاء العالمي». ونُدرك بأن هذا النوع من البطاقات لم يكن يحتاج إلى فتح حساب مصرفي حتى آذار ٢٠١٦. وبلغ عدد البطاقات المدفوعة مسبقاً ٥٠٢٢٨١ بطاقة في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ٥٢٠٥٦٨ بطاقة في نهاية العام ٢٠١٩، أي بتراجع بسيط نسبته ٣,٥٪، لتكون الأقل تأثراً بالأزمة من بين البطاقات الأخرى. وبذلك، ارتفعت حصة البطاقات المدفوعة مسبقاً بشكل ملحوظ إلى ٢٤,٣٪ في نهاية آب ٢٠٢٣، مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

٤- **البطاقات المدفوعة مسبقاً Prepaid cards:** كما يُستدل من اسمها، هي بطاقات مسبقة الدفع وهي قابلة لإعادة التعبئة، قد تتوجه إلى فئات معينة من العملاء أو تلبي حاجات معينة (هدايا خاصة للمناسبات، سفر، التسوق عبر الإنترنت بشكل آمن). وبدأ تداول البطاقات المدفوعة مسبقاً في لبنان في العام ٢٠٠٦، وثمة طلب كبير على هذا النوع من البطاقات في السوق اللبنانية ويتم توزيع هذه البطاقات على النازحين السوريين من قبل «برنامج



المصدر : مصرف لبنان

إلى الارتفاع إلى المستويات السابقة أو حتى إلى تخطيها في الفترة المقبلة، أي بعد إعادة هيكلة القطاع المتوقعة عاجلاً أم آجلاً، أو أننا سنكون أمام قطاع مصرفي مختلف من حيث الشكل، وأكثر حداثة، يُتيح للزبائن من أفراد ومؤسسات استخدام وسائل دفع عصرية وأكثر تطوراً مثل المحافظ الإلكترونية E-Wallet. هذا ما ستظهره لنا الفترة القادمة.

بعد التطور المتواصل والهام في السنوات التي سبقت الأزمة المالية، تراجع عدد البطاقات المصرفية في التداول بجميع أنواعها ولو بنسب متفاوتة، كما تراجع وبشكل حاد استعمالها في المتاجر والسوبرماركت، واقتصر على سحب الأموال نقداً ضمن الحدود الموضوعة من أجهزة الصراف الآلي. والسؤال المطروح هنا هل ستعود أعداد بطاقات الدفع واستخدامها



مع المعايير الدولية. وسيساهم ذلك في أمن لبنان واستقراره بشكل عام، في مواجهة الاضطرابات والتهديدات الإقليمية.

إقرار إنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية

بعد نحو 20 عاماً على إقراره في مجلس الوزراء، أقر مجلس النواب مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 13760 المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بعد إدخال تعديلات على بعض مواده. على أن وضع هذا القانون موضع التنفيذ يحتاج إلى إصدار نحو 15 مرسوماً، ويتطلب إنجاز العديد من الخطوات وإنهاء المراحل المتتالية والمحددة في سياقه، ويتوقع البدء بتنفيذه خلال مدة سنتين حداً أقصى، على أمل أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية خلال هذه الفترة، بما سينعكس إيجاباً على رواتب جميع المضمونين.

وفي هذا الإطار، صدر عن مكتب الأمم المتحدة بيان اعتبر فيه أن مجلس النواب اللبناني أقر قانوناً ينشئ نظاماً شاملاً للمعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع الخاص ويُعيد تشكيل إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وكان لبنان واحداً من دولتين في المنطقة العربية ليس لديهما مخطط يحمي العمال المؤمن عليهم الذين يتمتعون بمنافع دورية طويلة الأمد عند التقاعد والوفاء والعجز. وقد قدمت منظمة العمل الدولية دعماً فنياً واسع النطاق إلى اللجان البرلمانية ذات الصلة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومنظمات العمال وأصحاب العمل في لبنان للتوصل إلى توافقٍ في الآراء بشأن تصميم المخطط ومعايره وصياغة النص النهائي للتشريع الذي اعتمده مجلس النواب، وضمان موافقته مع معايير العمل الدولية للضمان الاجتماعي.

تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان

استناداً إلى تقرير الاستثمار العالمي 2023 الذي ينشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لبنان بنسبة 24% في العام 2022: من 605 ملايين دولار في العام 2021 إلى 458 مليوناً في العام 2022 وذلك بسبب عدم اليقين على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

تقرير للبنك الدولي عن اقتصاد لبنان

أكد المرصد الاقتصادي للبنان الصادر عن البنك الدولي أنه بعد مرور أربع سنوات على الأزمة الاقتصادية والمالية، لا يزال إطار الاقتصاد الكلي في لبنان يعاني ضعفاً شديداً مشيراً إلى أن آثار وانعكاسات الصراع الدائر المتمركز في غزة تُمثل صدمة إضافية كبيرة لنموذج النمو الاقتصادي اللبناني غير المستقر. وأكد التقرير أنه قبل نشوب الصراع الحالي، كان من المتوقع أن يحقق الاقتصاد اللبناني للمرة الأولى منذ عام 2018 نمواً بنسبة 0,2% في العام 2023، مدفوعاً في الغالب بنمو الاستهلاك الناجم عن موسم سياحي صيفي قوي، وبتدفق كبير للتحويلات المالية، وزيادة دولة الرواتب، إضافة إلى علاماتٍ على استقرار موقت في نشاط القطاع الخاص. وفي ظل الصراع الحالي وغياب الاستقرار الاقتصادي على النطاق الأوسع، من المتوقع أن يعود الاقتصاد اللبناني إلى حالة الركود في العام 2023.

ووفقاً للتقرير لا تزال اختلالات الاقتصاد الكلي قائمة، حيث لا يزال الحساب الجاري يعاني عجزاً كبيراً يصل إلى 12,8% من الناتج المحلي الإجمالي. ولن تكون هناك استثمارات طويلة الأجل ومجدية إذا لم يتم تنفيذ خطة شاملة لحل الأزمة، وسيعاني لبنان مزيداً من التآكل في رأسماله المادي والبشري والاجتماعي والطبيعي.

وتوقع التقرير أن يتسارع معدل التضخم - الذي تجاوز 100% منذ العام 2021 - إلى 231,3% في العام 2023، مدفوعاً بانخفاض سعر الصرف خلال النصف الأول من 2023 والدولة السريعة للمعاملات الاقتصادية.

ولا يزال الدين السيادي الذي بلغ 179,2% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022 غير مستدام وسط انخفاضٍ حاد في قيمة العملة وانكماشٍ اقتصادي، وفي ظل غياب إعادة هيكلة شاملة للديون.

الإتحاد الأوروبي يعلن تقديم مساعدة مالية

لبنان ويحدد الأولوية

أعلن الاتحاد الأوروبي، تقديم مساعدات إلى لبنان، بقيمة 205.5 ملايين يورو لتغطية العديد من المجالات ذات الأولوية لدعم استقرار البلاد وتعافيتها.

سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم لبنان في تعزيز إدارة الحدود، من خلال تقديم المساعدة المالية والفنية للتماشي

الذي ينشره بلوم إنفست بنك بالتعاون مع ماركييت 48,4، بتراجع بنسبة 1,1% قياساً على الشهر الذي سبق. ويعكس هذا التراجع تزايد عدم اليقين في القطاع الخاص على صعيد الوضع السياسي، بالإضافة إلى استمرار لبنان في مواجهة التطورات الإقليمية التي تبقي البيئة الاقتصادية غير مستقرة. ويعكس تراجع المؤشر تقلصاً سريعاً في الإنتاج والطلبات الجديدة نتيجة تراجع القدرة الشرائية للعملاء وتراجع بسيط في عقود التصدير الجديدة.

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى لبنان - بملايين الدولارات الأميركية

2022	2021	2020	2019	2018	2017
458	605	1607	1905	2658	2522

المصدر: UNCTAD

انخفاض مؤشر بلوم في نهاية العام 2023 في كانون الأول 2023، بلغ مؤشر مديري المشتريات



نتائج تقرير MENAFATF

نشرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) في 21 كانون الاول 2023 تقرير التقييم المتبادل للجمهورية اللبنانية حول تدابير مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب وذلك بعد مناقشة التقرير واعتماده في الاجتماع العام "لمينافاتف" في شهر أيار من العام 2023، وبعد التعديلات التي أدخلت عليه لاحقاً في اجتماعها العام الذي انعقد في شهر كانون الأول الماضي بناءً لطلب مجموعة العمل المالي (فاتف).

وعلق حاكم مصرف لبنان بالإجابة الدكتور وسيم منصورى على التقرير مشيراً إلى أنه في ما خص توصيات مجموعة العمل المالي الـ 40، أحرز لبنان نتائج مقبولة في الالتزام الفني حيث حصل على درجة "ملتزم" او "ملتزم الى حد كبير" في 34 توصية، ولحظ التقرير وجوب إجراء تحسينات في التوصيات الست الباقية والتي حصل فيها لبنان على درجة "ملتزم جزئياً" مما يتطلب بعض التعديلات في القوانين والتشريعات.

وفي ما خص النتائج المباشرة الإحدى عشر لقياس الفعالية، فقد حصل لبنان على مستوى "متوسط" من الفعالية في تسع نتائج مباشرة حيث أن منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب اللبنانية حققت بعض النتائج الإيجابية إلا أنها تتطلب مزيداً من التعزيز في مجالات شملت تحديد المخاطر، التعاون الدولي، الرقابة سيما على القطاع غير المالي والإجراءات لديه، الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية وصاحب الحق الاقتصادي، التحقيقات المالية الموازية، والعقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بقرارات مجلس الأمن. هذا وقد حصل لبنان في نتيجتين مباشرتين على مستوى "متدن" من الفعالية، وهما متعلقتين أساساً بعدم كفاية مصادرات المتحصلات

الاجرامية والأصول ذات الصلة، وبالادعاءات والأحكام القضائية بجرائم تبييض الاموال التي يجب ان تكون أكثر اتساقاً مع المخاطر مع ضرورة وجود عقوبات متناسبة وراعدة بشأنها.

إن التقييم الذي خضع له لبنان بالاستناد لمنهجية معتمدة من قبل "فاتف" لتقييم جميع البلدان تم في ظل الظروف الاستثنائية المعروفة والتي ما زالت سائدة. وفي جميع الأحوال وكما هو الحال في كافة البلدان، هناك حاجة لمقاربة حكومية شاملة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة من الجهات الداخلية المعنية. وعليه، ستقوم هيئة التحقيق الخاصة بصفتها المنسق الوطني لعملية التقييم باطلاع مقامى رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء بكافة نتائج التقرير للتواصل مع الجهات الداخلية المعنية بشأن الإجراءات التصحيحية المطلوبة بغية تعزيز فعالية منظومة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب اللبنانية، والتي سيتوجب على لبنان إرسال تقارير متابعة بالتقدم الحاصل في تنفيذها إلى "مينافاتف" خلال العام 2024 للنقاش واتخاذ القرار المناسب".

رفع سعر صيرفة

عمد مصرف لبنان في 19 كانون الأول 2023 إلى رفع سعر صيرفة إلى 89500 ليرة للدولار الواحد بعد أن كان السعر المعتمد هو 85500 ليرة منذ توقّف العمل بهذه المنصة في 31/7/2023.

الليرة اللبنانية تحتل المرتبة الأولى في العالم!؟

احتلت الليرة اللبنانية المرتبة الأولى كأسوأ العملات أداءً في عام 2023، إذ تراجعت بما يقارب 90% أمام الدولار، بحسب بيانات "بلومبرغ".



التزامات الدول الغنية إزاء التغير المناخي

تمويل القطاع الخاص الذي تم حشده بهذه الطريقة بلغ 14 مليار دولار في عام 2021.

وأدى الاتفاق بشأن تعهدات المناخ بين الولايات المتحدة والصين مؤخراً إلى زيادة الآمال في تحقيق انفراجات. وقد سبقت اتفاقية باريس للمناخ في عام 2015 صفقة مماثلة بين أكبر مصدري التلوث في العالم. وهيمنت على مؤتمر الأطراف في العام 2022 المفاوضات حول "الخسائر والأضرار"، أو التمويل لتعويض البلدان الفقيرة عن تأثير تغير المناخ بدلاً من مساعدتها على التخفيف منه أو التكيف معه. وهكذا، فشل المؤتمر في التوصل إلى أي التزام بخفض وتيرة الانحباس الحراري العالمي بشكل أكثر طموحاً. وقد وعد الاتحاد الأوروبي بمساهمة كبيرة في صندوق الخسائر والأضرار خلال مؤتمر الأطراف لعام 2023، كما أعلن مفاوض المناخ الأميركي تعهد بلاده بتقديم الملايين إلى جانب وفاء الدول الغنية أخيراً بتعهداتها بتقديم 100 مليار دولار.

ومع ذلك، يتعين على الدول الغنية الآن أن تتفق على تعهد جديد بحلول عام 2025، لأن الإطار الذي تتبناه حالياً ينتهي في هذا التاريخ. ولا يوجد إجماع حول ما ينبغي اعتباره تمويلاً للمناخ، أو الفترة التي ينبغي أن يستمر خلالها الهدف الجديد، أو من يجب أن يساهم. يُذكر أن مجموعة الدول المانحة تأسست في عام 1992، وهي تستثني الدول الكبرى المسببة للانبعاثات مثل الصين ومنتجي الوقود الأحفوري مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

يستمر الخلاف أيضاً حول الاستخدام الذي ينبغي أن يتم تخصيص أي أموال جديدة له. وفي عام 2021، تعهدت الدول الغنية بمضاعفة حجم التمويل الذي تقدمه للتكيف مع تغير المناخ، بدلاً من خفض الانبعاثات. ويشكل هذا التكيف أولوية بالنسبة لأفقر البلدان التي لا تطلق إلا القليل ولكنها معرضة بشدة لمخاطر كوكب أكثر دفئاً. وفي الوقت ذاته، فإن الدول الغنية، المسؤولة أمام الناخبين المهتمين بتغير المناخ في الداخل، غالباً ما تكون أكثر تركيزاً على حمل الدول ذات الدخل المتوسط

أخيراً ومع تأخر عامين، وفّت الدول الغنية بوعدها بتوفير 100 مليار دولار سنوياً لتمويل المناخ في الدول الفقيرة، وفقاً لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام 2022. فالتعهد بالمبلغ حصل في العام 2009، وكان من المفترض أن يصل بحلول عام 2020. ويبقى الأمر غير مؤكد كون أرقام المنظمة أولية وتعتبر تقديرات قابلة للمراجعة.

ومع ذلك، فإن هذه التقديرات قد تخففت التوترات بين الدول الغنية والدول الفقيرة قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي بين 30 تشرين الثاني و12 كانون الأول 2023. مع الإشارة إلى أن العالم الغني يحث البلدان الفقيرة على التخلي عن الوقود الأحفوري من دون توفير التمويل اللازم لمساعدتها على تحقيق ذلك.

بالإضافة إلى التأخر في سداد هذه الأموال، فإن قسماً كبيراً منها هو على شكل قروض من مصارف التنمية المتعددة الأطراف يتعين على البلدان الفقيرة تسديدها، وسوف يحظى ذلك بالأولوية في أي عملية إعادة هيكلة للديون. وتزعم البلدان الفقيرة في مؤتمر الأطراف (COP 28) في العام 2023 أن الاقتراض لتمويل الاستثمارات المناخية سيجعل أعباء ديونها أقل استدامة، بالإضافة إلى أنها تعاني أصلاً من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة ومن الدولار القوي. وفي قمة المناخ الأفريقية، توصلت الدول الأفريقية إلى موقف مشترك قبل انعقاد مؤتمر الأطراف، دعت فيه إلى استجابة شاملة ونظامية لأزمة الديون الناشئة، بما يتجاوز النظام الحالي للتعامل مع حالات التخلف عن السداد الوطني.

ويبدو أن البلدان الغنية لم تنجح في إطلاق التمويل الخاص الذي لطالما وعدت به. وتشير تقديرات حجم التمويل الخارجي الذي ستحتاج إليه دول الجنوب للتكيف مع تغير المناخ إلى تريليونات الدولارات. وتقول وزارات المالية المنهكة في دول الشمال أنها سوف تستخدم أموال المساعدات النادرة لحشد التمويل الخاص. ومع ذلك، وجدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن حجم

ليس هناك نهاية في الأفق للخلافات حول فاتورة ارتفاع حرارة الكوكب.

المصدر: The Economist الطبعة الإلكترونية 23 تشرين الثاني 2023.

على التوقّف عن استخدام الفحم. كان الإعلان الرئيسي في مؤتمر العام الماضي عبارة عن صفقة بقيمة 20 مليار دولار بين مجموعة صغيرة من الدول الغنية وإندونيسيا للقيام بذلك على وجه التحديد. يبقى أن الوفاء بالوعود المتأخّرة هو البداية. ولكن



الذكاء الاصطناعي بين الوعود والمخاطر

مفقود بحيث استطاعت الآلات أن تساعد لكنّها عجزت عن فهم تعقيدات المحادثة البشرية، فأظهرت بالتالي ضعفاً من ناحية توليد محتوى مشابه للذي يصنعه الإنسان. وفي العام 2017، تمّ العثور على الجزء المفقود عند صدور بحث بعنوان "الانتباه هو كل ما تحتاج إليه". فمن خلال تعليم الذكاء الاصطناعي كيفية التركيز على الأجزاء المهمة من المدخلات، بدأت الآلات فجأةً باكتساب الإدراك واستيعاب جوهر هذه المدخلات. ونتج عن هذا الذكاء الاصطناعي التوليدي محتوى شبيه جداً لذلك الذي يبتكره الإنسان، على الأقل في المختبرات. فأدّت كلّ هذه التطوّرات بدعم من المعلومات المتنامية والقدرة الحاسوبية إلى تمهيد الطريق أمام نموذج الذكاء الاصطناعي الأكثر إثارة للدهشة المعروف بروبوت الدردشة "ChatGPT". وكان قد تمّ إطلاق هذا النموذج في تشرين الثاني 2022 من قبل شركة OpenAI وتبعتها شركات أخرى من عمالقة التكنولوجيا بإنتاج روبوتات دردشة خاصة بها.

بطبيعة الحال، لا يمثّل الذكاء الاصطناعي مفهوماً جديداً في الاقتصاد والتمويل. فالذكاء الاصطناعي التقليدي (التحليل المتقدم وغيره) لم يتوقّف عن معالجة الأرقام، ومعرفة اتجاه الأسواق، وتصميم المنتجات المالية بما يتوافق مع الاحتياجات لفترة طويلة. وما يميّز الذكاء الاصطناعي التوليدي عن غيره هو قدرته على التعمّق في البيانات المعقّدة وترجمتها بطريقة مبتكرة. ومن خلال التحليل المفصّل للعلاقات المعقّدة بين المؤشرات الاقتصادية أو

من المتوقع أن يطلق الذكاء الاصطناعي التوليدي (Gen-erative AI) موجة من الابداع والإنتاجية، غير أنّه يطرح أسئلة مهمة للبشرية.

تخيّل عالماً تحلّ فيه الآلات مكان الفنّانين أو ساردي القصص أو حتى الاقتصاديين، مُقدّمةً محتوى مشابه لما يصنعه الذكاء البشري. فما هو الذكاء الاصطناعي التوليدي؟ يُعتبر التقدّم الأكثر إبهاراً بحيث يمثّل قفزة مهمّة في قدرة الذكاء الاصطناعي على فهم أمّاط البيانات المعقّدة والتفاعل معها، مع ما يمكن أن يصحب معه من إبداع وإنتاجية. ففي ستينات القرن الماضي، كانت مُقدّمة لما يُعرف اليوم بروبوتات الدردشة (chatbots). وبعد مرور عقدين من الزمن، ظهرت الشبكات العصبية الاصطناعية (artificial neural networks) المستوحاة من عقل الانسان لتقدّم إلى الآلات مهارات جديدة كفهم الفوارق اللغوية الدقيقة والتعرّف على الصور. لكنّ محدودية البيانات المتاحة للتدريب وعدم كفاية القدرة الحاسوبية أعاقا إحراز تقدّم حقيقي. لكن كان ملفتاً استمرار هذين الموردتين المتلازمين في التضاعف كل عام، ما مهّد الطريق نحو انطلاق الموجة الثالثة من الذكاء الاصطناعي في الألفية الثانية (2000s): موجة التعلّم العميق (Deep learning).

ففي ظلّ ابتكارات عدّة كخدمة الترجمة الآلية (Google Translate) والمساعدين الرقميّين (Alexa, Siri)، وظهور السيارات ذاتية القيادة، بدأت الآلات تفهم العالم وتتفاعل معه. وعلى الرغم من كلّ هذا التقدّم، لا يزال هناك جزء

يتردد صداها في معتقدات الأشخاص ووجهات نظرهم الراسخة، ما يعزز قدرات الأطراف ذات النوايا الخبيثة من الاستفادة من ذلك، وليس فقط من خلال الكلمة المكتوبة بل عبر مقاطع الفيديو أيضاً. فيمكن بالتالي تحويل الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى سلاح للتلاعب بالسياسة والأسواق والرأي العام.

سواء كانت قصة ملفقة أو صورة مرگبة أو مقطع فيديو إصطناعي، فإن إبداعات الذكاء الاصطناعي التوليدي يمكن أن تكون مقنعة لدرجة خلقها شعوراً زائفاً بكونها واقعاً حقيقياً. فيولد ذلك إمكانية نشر معلومات زائفة وإثارة الذعر وزعزعة استقرار الأنظمة الاقتصادية والمالية بقوة غير مسبوقة. لكن، قد لا يكون الأمر متعمداً دائماً، فقد تنشر الآلات معلومات مغلوطة عن غير قصد نتيجة هلوسات الذكاء الاصطناعي.

ولا يقتصر خطر الذكاء الاصطناعي على التلاعب. فخسارة الوظائف تمثل قلقاً آخر مع استمرار التقدم في الذكاء الاصطناعي التوليدي كونه قادراً على إتمام مهام كان الإنسان يؤديها وبالتالي فقدان الوظائف وظهور الحاجة إلى استراتيجيات للتوظيف وإعادة التدريب.

في مطلع هذا العام، كان كبار الخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن بينهم مبتكر نموذج "ChatGPT"، قد اشتركوا في التوقيع على رسالة تحذر من أن موضوع التخفيف من حدة مخاطر الانقراض بسبب الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يصبح أولوية عالمية بالإضافة إلى المخاطر الأخرى كالأوبئة والحرب النووية. كما ثمة تعبير في الرسالة عن مخاوف، تم الإعراب عنها سابقاً، مرتبطة بخطر سيطرة الآلات على حياتنا في نهاية المطاف.

نقف الآن على مفترق طرق بين التكنولوجيا والأخلاقيات. فلا يمكن التراجع عن اختراع الذكاء الاصطناعي التوليدي بما يحمله من وعود كبيرة وأسئلة وجودية عميقة. وبينما نستفيد من قدرته التحويلية، من الضروري التيقظ للتحوّل الهائل الذي يتطلب أطراً تنظيمية جديدة والتزاماً بالابتكارات الأخلاقية المتسمة بالشفافية والمتسقة بالقيم الإنسانية.

المصدر: Finance & Development, December 2023, "Artificial Intelligence's promise and peril"

المتغيرات المالية، لا يقتصر عمل الذكاء الاصطناعي على إصدار التنبؤات فقط، بل ينتج أيضاً سيناريوهات بديلة ورسوم بيانية معقدة، بالإضافة حتى إلى مقتطفات من التعليمات البرمجية يمكن أن تسهم في إحداث تغيير كبير في كيفية عمل هذا القطاع.

وكان التطور من الذكاء الاصطناعي التقليدي إلى الذكاء الاصطناعي التوليدي قد ساهم في إدخال حقبة جديدة من الإمكانيات في كل من القطاعين العام والخاص. لقد بدأت الحكومات في استخدام هذه الأدوات الذكية لتحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين والتغلب على النقص في القوى العاملة. كذلك، تهتم المصارف المركزية بهذه الإمكانيات بحيث ترى في الذكاء الاصطناعي التوليدي قدرة أكبر على غرلة كميات كبيرة من البيانات المصرفية بغية تحسين التنبؤات الاقتصادية ورصد المخاطر بما فيها عمليات الاحتيال

وتتجه الشركات الإستثمارية إلى استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لرصد التحولات الدقيقة في أسعار الأسهم ومعنويات السوق، مستفيدة من قدر أكبر من المعرفة لاقتراح خيارات أكثر إبداعاً، ما يمهّد الطريق لوضع استراتيجيات استثمارية قد تكون أكثر ربحية. في الوقت عينه، تعمل شركات التأمين على استكشاف الطريقة التي يمكن من خلالها أن تخلق النماذج التوليدية عقود تأمين خاصة تتماشى بشكل أوثق مع احتياجات الشخص وتفضيلاته. يواصل الذكاء الاصطناعي التوليدي تطوره بوتيرة مذهلة، بحيث يتجاوز حدود قدرات الذكاء الاصطناعي في مجالي الإقتصاد والتمويل ويقدم حلولاً مبتكرة للتحديات القديمة. وتساور بعض الناس شكوكاً، إذ يقولون أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخلق حقائق غير منطقية وغير صحيحة. كما يشيرون إلى أن المعرفة التي يمتلكها نموذج الذكاء الاصطناعي "ChatGPT" تتوقّف عند آخر تاريخ تمّ تدريبه فيه. ربما كانوا على صواب. فعلى الرغم من الاثارة الكبيرة التي ولّدها الذكاء الاصطناعي التوليدي في البداية، نشأت بعدها مخاوف جديدة.

ومن المخاطر المثيرة للقلق بشكل بارز ما يتمتع به الذكاء الاصطناعي التوليدي من قدرة فائقة على سرد قصص





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

